مجلة جامعة الملكة أروى العلمية المحكمة

QUEEN ARWA UNIVERSITY JOURNAL

دراسة أداء القطاعات العمومية والخاصة في الجزائر

- التحليل بالمركبات الرئيسية -

أ.د رجم نصيب

كلية العلوم الاقتصادية والتسيير قسم علوم التسيير - جامعة باجي مختار- عنابة - الجزائر

ISSN: 2226-5759 *ISSN Online: 2959-3050* *DOI:10.58963/qausrj.v1i3.86*

Website: qau.edu.ye

المقدمة

تقوم الدولة منذ زمن بعيد بدور هام جدا في الحياة الاقتصادية، فعلا، فإنها بدأت بإنشاء مؤسسات عمومية في كل قطاعات النشاط الاقتصادي والاجتماعي وذلك لترقية النمو الاقتصادي. ولكن هذه المؤسسات مع مرور الزمن أضحت غير فعالة بسبب تعدد الأهداف المحددة لها من قبل الدولة، في إطار السياسة الاقتصادية والتنمية الوطنية (١٦ و١٧ و٢٠).

ونفس هذه المؤسسات العمومية استمرت في نشاطها بسبب السياسة المالية والنقدية المنتهجة من قبل الدولة بهدف تقليل احتمال إفلاسها.

دراسة أداء القطاعات العمومية و الخاصة في الجزائر: التحليل بالمركبات الرئيسية

أ. الدكتور/ رجم نصيب
جامعة باجي مختار-عنابة
كلية العلوم الاقتصادية و التسيير
قسم علوم التسيير

المقدمة:

تقوم الدولة منذ زمن بعيد بدور هام جدا في الحياة الاقتصادية، فعلا، فإنها بدأت بإنشاء مؤسسات عمومية في كل قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، و ذلك لترقية النمو الاقتصادي.

و لكن هذه المؤسسات مع مرور الزمن أضحت غير فعالة بسبب تعدد الأهداف المحددة لها من قبل الدولة، في إطار السياسة الاقتصادية و التنمية الوطنية(١٦و ١٧ و٢٠).

و نفس هذه المؤسسات العمومية استمرت في نشاطها بسبب السياسة المالية و النقدية المنتهجة من قبل الدولة بهدف تقليل احتمال إفلاسها.

و لقد اعترفت الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية باستقلالية هذه المؤسسات و الملكية الخاصة في إطار الانتقال إلي اقتصاد السوق.

و من ثمة، فانه من المشروع جدا التساؤل حول التكامل المحتمل أو التنافس بين القطاعات الاقتصادية العمومية و الخاصة.

و انفجار العجز العمومي أدى بالدولة إلي بعض الانسحاب التدريجي من الأنشطة أو القطاعات التي تبين أن التدخل فيها غير ضروري، و تحويل إلي القطاع الخاص بعض الأنشطة و الخدمات العمومية أصبح مبررا تماما.

و هذا ما يمنح للقطاع الخاص فرصا حقيقة لأن يتطور و يتعزز.

و الوضع الاحتكاري لهده المؤسسات لم يشجعها على بذل أي جهد دائم أو مستمر للبحث عن التنافسية و الفعالية و الفاعلية.

و في نفس السياق و الظروف يتصرف القطاع الخاص بصورة جد فعالة و نجده جد حساس للعلاقة " التكلفة- الربح" للنشاط الذي يقوم به أو يمارسه.

و هل نفس هذه المؤسسات تبحث عن التنافسية أو عن بعض من التكامل مع القطاع الخاص، بل الشراكة؟

و في إطار اقتصاد سوق يتعزز تدريجيا، نعتقد أن القطاع الخاص حذرا نوعا ما و يبحث أولا عن التميز بالأداء ثم تنافس قطاعات الانشطة التي كانت مخصصة أو حكرا على القطاع العام.

و تتمثل الفرضية الأولى في كون قطاعات الأنشطة الاقتصادية لها تصرفات (سلوكات) مماثلة تجاه بعض المتغيرات(المؤشرات) إذا كانت تمارس نفس الأنشطة الاقتصادية.

فعلى سبيل المثال، في قطاع الخدمات مختلف القطاعات سواء كانت خاصة أو عمومية يفترض عليها نفس التصرفات أو السلوكات بسبب انتمائها إلي نفس القطاعات.

و تعد هذه القطاعات متنافسة و المؤسسات التي تمارس نشاطاتها فيها تتميز بالمنافسة.

و تدل الفرضية الثانية أن مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية تتميز بتصرفات متباينة تجاه بعض المتغيرات إذا كانت تمارس أنشطة مختلفة. و هذه القطاعات يفترض أن تتسم بالتكامل لأنها تنتمي إلي قطاعات مختلفة.

نعتمد على مصفوفة تقارب المتغيرات التي يتم إعدادها على أساس مصفوفة الارتباط بين مختلف المتغيرات لقياس درجة التكامل أو التنافس بين هذه القطاعات، و بالتالي تحديد المتغيرة أو مجموعة المتغيرات التي تميز بصورة أفضل الوضعية الخاصة لمختلف القطاعات.

و بما أن القطاعات الاقتصادية العمومية و الخاصة لها دور مهم في كل اقتصاد قومي و في التنمية الاقتصادية للبلد، فان كل قطاع (عمومي و خاص) يبحث بطبيعة الحال عن تحقيق أهداف اقتصادية و مالية على المدى القصير و كذلك أهداف على المدى الطويل مثل المساهمة في خلق الثروات الوطنية(الناتج الداخلي الخام، الإنتاج الداخلي الخام، الدخل المتاح و خلق مناصب شغل).

و هذان الصنفان من الأنشطة الاقتصادية بقدر ما هي ضرورية فهي متكاملة في كل سياسة عمومية و خاصة في الدول السائرة في طريق النمو.

و العديد من الدول بادر بتأميم مختلف الأنشطة الاقتصادية (الإنتاج و الخدمات) و سرعان ما تبينت لهم عدم نجاعة السياسة التنموية المؤسسة على القطاع العمومي مما جعل الكثير من الدول تبحث عن تحسين وضعيتها الاقتصادية و الاجتماعية بمزيج بين القطاعات العمومية و القطاعات الخاصة.

و صنف أخر من دول العالم الثالث، و عددها ليس بالقليل، قد اعتمد إصلاحات اقتصادية و خصخصة العديد من المؤسسات العمومية.

و للتوصل إلي تبيان ذلك فانه من المهم جدا تحديد القطاعات الاقتصادية العمومية منها و الخاصة التي تساهم الأكثر في تحسين الوضعية الاجتماعية و الاقتصادية بواسطة التشغيل و القيمة المضافة و فائض الاستغلال و الضرائب(٢١).

تعتمد دراستنا هذه على تحليل الوضعية الاقتصادية و المالية لقطاعات الأنشطة الاقتصادية و تهدف إلي تحديد مدى التشابه و عدم التشابه الممكن بين القطاعات العمومية و الخاصة و ذلك من حيث الأداء(١٦و ١٧).

و المقصود بالأداء في هذه الدراسة هو تحقيق بعض التجميعات الاقتصادية و المالية المعبر عنها بمؤشرات خاصة بمختلف مراحل خلق المداخيل و الفوائض، و مؤشرات الأداء هذه تتمثل في نسب مختلفة العناصر.

و في هذا الإطار، تبين الفرضية الثالثة أن مختلف القطاعات العمومية أقل أداء من شبيهاتها الخاصة، و الفرضية الرابعة تعتبر أن بعض القطاعات العمومية تتميز بأداء مماثل لاداء القطاعات الخاصة الشبيهة لها.

و في إطار انتقال الاقتصاد الوطني إلي اقتصاد السوق، هل للدولة دور تقوم به و ما هي الطرق أو الأساليب و الإجراءات التي تعتمدها لهذا الغرض، إذن خامس فرضية البحث تتمثل في طبيعة دور الدولة في مرحلة الانتقال إلي الاقتصاد الحر.

و لغرض هذه الدراسة اعتبرنا القطاعات الاقتصادية(الصناعات) حيث تنشط المؤسسات العمومية و الخاصة على حد السواء، و ذلك على أساس خمسة عشر مؤشرا مشخصة لهذه القطاعات المختلفة العمومية و الخاصة.

التحليل الإحصائي (التنقيب) باستعمال التحليل بالمركبات الرئيسية يمكننا من تحديد المتغير الذي يمنحنا أفضل تلخيص (من حيث المعلومات) لمجموع المؤشرات المعتمدة في الدراسة، أهمية تشتت قيم هذه المؤشرات حول قيمها المركزية و المتغيرات المتسببة في التشابه أو عدم التشابه بين مختلف القطاعات و محتوى المحاور أو المركبات الرئيسية.

و على هذه المعطيات قمنا بإجراء إحدى عشر تحليلا بالمركبات الرئيسية للتمكن من متابعة تطور وضعية مختلف القطاعات على مدى الفترة الممتدة من سنة ١٩٩٥ إلي سنة ٢٠٠٥(١٨)، بهدف التأكد هل المتغيرات المفسرة تبقى نفسها أو تختلف، هذا من جهة، و من جهة أخرى هل المجموعات المنسجمة نسبيا الناتجة عن التحليل و المشخصة بواسطة بعض المتغيرات تختلف كذلك حسب نوع التحليل أم لا.

و يتم تقديم طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية بإيجاز شديد مع ترك الجانب التقني (الرياضي)، و النتائج المحصل عليها تعرض تدريجيا مع تطور تنفيذ التحليل و أهمها نجدها موضحة في الخاتمة.

أولا : البيانات(المعطيات)

تخص البيانات المعالجة في هذه الدراسة خمسة عشر قطاعا للأنشطة الاقتصادية العمومية منها و الخاصة و خمسة عشر مؤشر أو متغير مشخصة لهذه القطاعات المختلفة.

و قد تم إقصاء من هذه القطاعات كل القطاعات أو الصناعات المحتكرة من قبل القطاع العام مثل المحروقات و الطاقة أو من طرف القطاع الخاص مثل الزراعة(حيث القطاع العمومي ضعيف جدا).

١- قطاعات الأنشطة الاقتصادية

تنتمي هذه القطاعات إلي القطاع العمومي و القطاع الخاص على حد السواء. و تم الترميز اليها ب الفردي و القطاعات الخاصة ب J حيث القطاعات العمومية مشخصة بالقياس J=1,2,.....,30 حيث Ij زوجي (ملحق ١).

٢- المؤشرات الاقتصادية

تم تشخيص كل ثنائي من القطاعات العمومية و الخاصة بواسطة خمسة عشر نسبة أو مؤشر، و هذه النسب .(ملحق ٢). i=1,2,.....,15 Xi, يرمز إليها ب.

تخص النسب الست الأولى أساسا الاستهلاكات الوسيطة و استهلاك رأس المال الثابت و العائد الداخلي و الضريبة على الإنتاج و الأجور و الرواتب و فائض الاستغلال الصافي (و هي بالنسبة للإنتاج الخام لكل قطاع)،

و الخمس الموالية تعبر على التوالي عن استهلالكات الرأس المال الثابت و العائد الداخلي و الضريبة على الإنتاج و الأجور و الرواتب و فائض الاستغلال الصافي(على أساس القيمة المضافة).

و أخيرا، المؤشرات الأربعة الأخيرة تعبر عن استهلالكات رأس المال الثابت و الضريبة على الإنتاج و الأجور و الرواتب و فائض الاستغلال الصافي(بالنسبة للعائد الداخلي).

و يمكن أن نلاحظ أن المجموعة الأولى من المؤشرات أو النسب تخص الظروف التقنية و الاستغلال و المجموعة الثانية تبين نوعا ما توزيع القيمة المضافة و المجموعة الأخيرة تدل على الأهمية النسبية لبعض المؤشرات بالنسبة للعائد الداخلي لقطاع الأنشطة الاقتصادية.

ثانيا: طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية

تمكن طريقة التحليل بالمركبات الرئيسية من وصف المعطيات الخاصة بالأشخاص و المميزات و الحصول على افضل تمثيل لها و ذلك باعتبار المركبات الرئيسية الأولى، بواسطة بعض تحديد الخصائص و الأشخاص.

و ينبغي أن تكون هذه المركبات الرئيسية مستقلة عن بعضها البعض و متكاملة من حيث المعلومة، و الخصائص الجديدة المحصل عليها تتمثل في مكونات خطية للمتغيرات الأصلية بواسطة عوامل تكون المحاور التي تعتبر بشكل أحسن تشتت "نقاط-متغيرات" و "نقاط-أشخاص".

و من الجانب الرياضي أو التقني، يجب إيجاد فضاء فرعي ببعد p حيث Rp بعد للفضاء K(k<p) يمثل عدد الخصائص و عدد المحاور الأساسية المعتبرة) بحيث التشتت(التوازن) لسحابة الأشخاص تكون أعلى، وk عدد المحاور الأساسية المعتبرة) بحيث التشتت(التوازن) لسحابة الأشخاص تكون أعلى، و التشتت هذا يكون قويا بالنسبة للمحور الرئيسي و ضعيفا على المحور المكمل له.

و يشكل كل شخص شعاعا و فضاء الأشخاص ممثل بأشعة و المسافة بين شخصين تمثل "القياس"(٢٠).

و نفس الشيء بالنسبة للمتغيرات، ففضاء المتغيرات ممثل بأشعة و كل متغير يمثل شعاعا، و القياس المعتمد هو مصفوفة قطرية لان جداء سلمي لمتغيرين يمثل التباين المشترك و طول الخاصة يساوي الانحراف المعياري نفسه و أخيرا تجب الزاوية بين خاصتين ما هو إلا معامل الارتباط الخطي.

و العلاقات المعتبرة بين مختلف المتغيرات مثنى مثنى تلخصها معاملات الارتباط، و مصفوفة الارتباط مربعة و متناظرة، فهي تلخص هيكلة التبعية الخطية لمختلف المتغيرات.

و عندما تكون المتغيرات الأصلية غير متجانسة من حيث المتوسطات(٩) و بهدف تحديد(تقليص) الآثار الخاصة بالقياسات الخام(وحدات القياس) نستخدم القياس القطري لمقلوب التباين الذي يتمثل في تقسيم الانحراف لكل متغير عن وسطها الحسابي على الانحراف المعياري.

و في حالة متغيرات غير متجانسة من حيث قيمها المركزية و كذلك فيما يخص تشتتها و طبيعتها(وحدات القياس متباينة و مختلفة) يجب توحيد تباينها و إعدام وسطها الحسابي، و لهذا فان المصفوفة الواجب تأقطرها (تقطيرها) تتمثل في مصفوفة معاملات الارتباط الخطي للمتغيرات الأصلية.

و لقد اعتمدنا في دراستنا على النوع الأخير من التحليل: التحليل بالمركبات الرئيسية المعيارية.

بحسب طبيعة المعطيات و أهداف الدراسة نبحث عن تحديد العلاقات الموجودة بين المتغيرات و تحديد المتغيرات التي تظهر هامة و التشابه أو عدم التشابه بين القطاعات.

و تمكننا تهيكل المتغيرات من تحديد التصرفات أو السلوكات الخاصة لبعض مجموعات من قطاعات الأنشطة الاقتصادية.

و التحليل بالمركبات الرئيسية كأسلوب رياضي للكشف الوصفي مناسب تماما لتحديد التشابه و التباين بين نقاط-الأشخاص(القطاعات) على أساس بعض من المركبات المحصل عليها على شكل تركيبات خطية من المتغيرات الأصلية و غير مرتبطة و مسترجعة للمعلومة الأوفر.

و عمليا، يمكن تلخيص أهم مراحل هذه الطريقة في الخطوات التالية(٩، ٢٠ و ٢٢).

جدول ١: تقديم المعطيات أو البيانات

	المتغيرات								
المشاهدات	X/I	X1	X2	X3	...	...	Xj	...	Xp
	1						...		
	2						...		
	3						...		
	...						...		
	...						...		
	...						....		
	I	...	...	...	...	...	Xij	...	Xip
	...						...		
	..						...		
	..						...		
	...						...		
	...						...		
	n						...		Xin

P: عدد المتغيرات (المؤشرات)

N: عدد المشاهدات (القطاعات)

و بما أننا نهتم بشكل التمثيل للنقاط (المشاهدات أو القطاعات) فإننا نعتمد على مركز الثقل لهذه النقاط أو المشاهدات.

و استبدال جدول البيانات الاصلية N(I) للتمثيل (G) و هذا يتم بتحويل المراكز الأصلية حسب مركز الثقل

، حيث: [X] بجدول أخر [X]

$$Xij=(Xij-\frac{Xj}{\sigma j.\sqrt{n}})$$

N(I)للمجموعة(I) و تصبح المسافة (القياس) بين النقاط:

$$d^2(i,i')=\sum_{j=1}^{p}\left(\frac{Xij-Xi'j}{\sigma^2.n}\right)^2$$

و المصفوفة موضوع التقطير(التأقطر):

$$X'X=\sum_{i=1}^{n}\frac{(Xij-\overline{Xj}).(Xik-\overline{Xk})}{\sigma j.\sigma k.n}$$

حيث أكس أكس تمثل مصفوفة الارتباط بين مختلف المتغيرات، و يتمثل التحليل في البحث عن الأشعة الذاتية الخاصة و القيم الذاتية لمصفوفة الارتباط.

و المتغيرات الاصلية(α) على المحور N(J) للمجموعة(J) و يتم تحديد قياسات مختلف المشاهدات أو النقاط

بحسب القانونين التاليين:

$$X'v\alpha=u\alpha\sqrt{\lambda\alpha}$$

$$Xu\alpha=\sqrt{\lambda\alpha}.v\alpha$$

[X'X]. : شعاع ذاتي للمصفوفة . $u\alpha$

[XX']. : شعاع ذاتي للمصفوفة اكس اكس بريم . $v\alpha$

في عملية معالجة المعطيات و استخراج «Statit-cf »و لدراسة الحالية تم الاعتماد على البرنامج المعلوماتي أهم النتائج الإحصائية.

ثالثا : نتائج التحليل بالمركبات الرئيسية

تتمثل النتائج الأولى للتحليل بالمركبات الرئيسية و التي يجب عرضها في مؤشرات القيمة المركزية و التشتت. و يعني ذلك تلخيص إحصائي للمعطيات.

١- الإحصائيات الوصفية

المعطيات كثيرة و الحاجة إلي تجميعها لإظهار الأشياء المهمة أشد ، و مؤشر التمركز الكلاسيكي و الأكثر استعمالا يتمثل في الوسط الذي يمكننا من معلومة أو إشارة حول القيمة المركزية لمختلف القيم.

و لكن هذه القيمة لوحدها لا تفيد إلا قليلا لأنها لا تمنح أية معلومة فيما يخص توزيع المعطيات أو البيانات فضلا عن كونها تتأثر كثيرا بالقيم المتطرفة.

و لذلك فان معامل التشتت يستخدم عادة لقياس درجة تشتت مجموعة البيانات(الملحق ٣)، فهو يجعل تشتت البيانات قابلة المقارنة عندما تكون وحدات القياس المستعملة مختلفة تماما.

و كل المتغيرات تتميز بتغير قوي نوعا ما حول القيم المتوسطة، و هذا التشتت قد استقر على مستوى ضعيف في نهاية الفترة(٢٠٠٥) فيما يخص كل المتغيرات.

و هذا يدل على اتجاه نحو بعض الاستقرار للظروف التقنية و الاستغلال و أداء مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية و مكانتها الواحدة بالنسبة للأخرى: قطاعات متكاملة أو قطاعات متنافسة.

٢- الارتباط بين المتغيرات

يمكن تلخيص و توضيح هذا التحليل الأول بقياس القرب(المسافة) بين كل متغيرة و مجموعة المتغيرات باعتبار مربع الوسط لمختلف الارتباطات(٢٢)، و هذا يمنحنا قياسا للأهمية النسبية لأية متغير في تمثيل كل المتغيرات المعتبرة في الدراسة.

و الجدول الموالي يوضح هذه المسافات بين مختلف المتغيرات.

جدول ٢: قياس المسافة (القرب) بين المتغيرات

سنة /مؤشر	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
X1	0.1893	0.197	0.2498	0.2457	0.2498	0.2296	0.1905	0.2168	0.2244	0.2373	0.2433
X2	0.3359	0.352	0.4586	0.4006	0.4182	0.4177	0.4923	0.4474	0.4325	0.4206	0.4189
X3	0.2539	0.313	0.4035	0.3810	0.3973	0.3683	0.3526	0.3320	0.3429	0.3553	0.3693
X4	0.2306	0.213	0.1515	0.1406	0.1304	0.1260	0.1327	0.1467	0.1580	0.1514	0.1514
X5	0.3509	0.379	0.3854	0.3513	0.3454	0.2999	0.3819	0.3514	0.3656	0.3636	0.4100
X6	0.4181	0.482	0.5609	0.5308	0.5330	0.5056	0.5401	0.5291	0.5319	0.5416	0.5436
X7	0.4596	0.509	0.6044	0.5845	0.5751	0.5595	0.5406	0.5224	0.5201	0.5221	0.5268
X8	0.4596	0.509	0.6044	0.5845	0.5751	0.5602	0.5406	0.5224	0.5201	0.5221	0.5268
X9	0.2228	0.207	0.3056	0.1935	0.1944	0.2034	0.2108	0.2336	0.2485	0.2677	0.2631
X10	0.4703	0.514	0.6045	0.5464	0.5396	0.5273	0.4517	0.5141	0.5251	0.5278	0.5163
X11	0.4879	0.549	0.6598	0.6119	0.6145	0.6051	0.5692	0.5964	0.6039	0.6082	0.6032
X12	0.4500	0.519	0.5968	0.5415	0.5419	0.5355	0.4896	0.5010	0.4993	0.4986	0.4918
X13	0.2151	0.218	0.5482	0.4797	0.5025	0.5127	0.5206	0.4571	0.4519	0.4771	0.4940
X14	0.5067	0.522	0.6078	0.5732	0.5631	0.5459	0.5803	0.5748	0.5826	0.5869	0.5907
X15	0.4722	0.516	0.6126	0.5754	0.5658	0.5491	0.5857	0.5833	0.5897	0.5956	0.5977

المصدر: من إعداد الباحث.

الذي يمثل الفائض الصافي للاستغلال بالنسبة للقيمة المضافة يمكننا من أحسن (X11) و عليه، فان المتغير لمجموع المتغيرات ما عدا السنة الأولي(١٩٩٥) و السنة السابعة(٢٠٠١) حيث نجد أن المتغيرتين تلخصان أفضل تلخيص للوضعية، على التوالي.(X15,X14)

و هذه النسبة تدل على تمثيل لوضعية مجموع الخصائص أو جوانب الأداء لمختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية.

و هناك بعض من المتغيرات التي تتميز بنوع من الاستقلالية، مثل المتغيرات بالنسبة لكلالفترة المعتبرة في هده الدراسة و المتغيرتين (X1,X ,X4,X5,X9)٣ بالنسبة للسنتين الاوليتين فقط.(X13 ; X2) و بالتالي، فان الاستهلاكات الوسيطة و الدخل الداخلي و الأجور و الرواتب و الضريبة على الإنتاج للوحدة المنتجة و للوحدة من القيمة المضافة بالنسبة للضريبة، كل هذه المتغيرات لا يمنك لها أن تشخص بصورة عامة وضع مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية.

فهذه المتغيرات أو المؤشرات تمثل جوانب أقل أهمية للوضع الخاص للقطاعات الاقتصادية، و بالتالي فإنها لا تدخل مباشرة في تشخيص و تحديد هذه القطاعات.

٣- تفسير المحاور العاملية

القيم الذاتية الثلاث الأولى التي تناسب المحاور الأساسية(الرئيسية) الأولى ممثلة في الجدول الموالي، و تم التعبير عنها بنسبة مئوية من الأثر(التباين).

جدول ٣: نسبة التباين المفسر

السنة	المحور الاول	المحور الثاني	النسبة المجمعة	المحور الثالث	النسبة المجمعة
1995	54.10	21.70	75.80	15.40	91.20
1996	57.90	21.30	79.20	12.30	91.50
1997	67.80	13.70	81.50	9.10	90.60
1998	64.20	15.10	79.30	9.70	89.00
1999	64.40	13.80	78.20	10.00	88.20
2000	63.20	13.10	76.30	11.30	87.60
2001	63.10	13.70	76.80	13.00	89.80
2002	62.60	14.50	77.10	13.50	90.60
2003	63.00	14.90	77.90	12.90	90.80
2004	63.50	14.60	78.10	12.40	90.50
2005	63.80	14.80	78.60	12.50	91.10

المصدر: من إعداد الباحث

تناسب القيمة الذاتية الأولى الاستهلاكات بالنسبة للإنتاج و تستوعب ما بين ٥٤،١٠(١٩٩٥) و ٦٧،٨٠ بالمائة(١٩٩٧) من التشتت الإجمالي.

و القيمة الذاتية الثانية تسترجع ما بين ١٣،١٠ (٢٠٠٠) و ٢١،٧٠ بالمائة(١٩٩٥) من نفس التشتت.

و عليه، فان المحور الأول مهم نسبيا و يقع تحت تبعية خاصة لبعض المتغيرات مثل

من جهة أخرى.(X15, X11, X8, X6)من جهة و المتغيرات(X14, X12, X10, X7, X2)

و هو يشخص بعض التعارض بين مجموعة من المؤشرات المعبرة عن الأعباء الاستغلالية و الجبائية و مجموعة من مؤشرات تدل على النواتج أو المداخيل: فهو يمثل محور أو مؤشر للأعباء الاستغلال و جبائية و نواتج الاستغلال.

عندما قيم المتغيرات المعبرة عن الأعباء ترتفع تنخفض المؤشرات المعبرة عن النواتج، و العكس صحيح.

النسب(المتغيرات) التالية مرتبطة بصورة قوية فيما بينها و عكسيا مع المتغيرات (X15, X14, X2 ; X7, X10, X13) X8 ; X11, X6).

و بالناي يمثل العامل الرئيسي الأول عامل الأعباء و النواتج الاستغلالية لكل قطاع من قطاعات الأنشطة الاقتصادية.

تتميز المركبة الرئيسية الثانية بأهمية أقل نسبيا، و تعبر عن العبء الضريبي الذي تتحمله مختلف القطاعات بالنسبة للإنتاج و القيمة المضافة و الدخل الداخلي على التوالي، كما تمكن من تحديد مكانة مختلف هذه القطاعات بالنسبة للضريبة المرتبطة بالإنتاج.

(X13, X9, X4). و يقع المحور الثاني هذا تحت ضغط المتغيرات و هذا المحور "وحدي القطب" في جل الحالات، و يمثل عامل الأعباء الضريبية الخاصة بالإنتاج.

و تكمن المركبة الرئيسية الثالثة من تفسير ما بين ٩،١(١٩٩٧) و ١٥،٤٠ بالمائة(١٩٩٥) من التباين الإجمالي و تمثل مؤشر إنتاجية المواد المستهلكة الوسيطة و مستوى الضريبي لمختلف القطاعات.

و بالتالي، فإنها تميز بين قطاعات الأنشطة الاقتصادية على أساس الأهمية النسبية للاستهلاكات الوسيطة، من جهة، و الضريبة الخاصة بالإنتاج، من جهة أخرى.

و عليه، يتم و يتحقق أداء مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية عند مصدر النشاط الإنتاجي نفسه، و على أساس معدل الاستهلاكات الوسيطة أي المدخلات يتحدد أداء القطاع.

و عموما، القطاعات الاقتصادية التي تتميز بمعدل وحدوي من المدخلات مرتفع تحقق مستوى أقل من القيمة المضافة و من الدخل الداخلي و بالتالي أقل فائض صافي للاستغلال.

و أخيرا، المحور الثالث يقع تحت التأثير الخاص لمتغيرين أو أربع متغيرات:

(X4)(2000);(X1, X4)(1997) ; (X4,X9)(2005,1999);(X4 ,X9, X13)(2000); .
(X13)(1996, 1995) ; (X1, X4, X9)(1998);, (X3; X1)(2001-2004)..

و يمثل هذا المحور بصفة عامة الضريبة المرتبطة بالإنتاج بالنسبة للإنتاج و القيمة المضافة و العائد الداخلي لقطاعات الأنشطة الاقتصادية(السنة الأولى و الثانية)، الاستهلاكات الوسيطة و الضريبة على الإنتاج للوحدة المنتجة(١٩٩٧)، الاستهلاكات الوسيطة و الضريبة للوحدة المنتجة و بالنسبة للدخل(١٩٩٨)، الضريبة للوحدة المنتجة(٢٠٠٠) و الوحدة من القيمة المضافة(١٩٩٩ و ٢٠٠٥)، أو أخيرا توزيع الإنتاج بين الاستهلاكات الوسيطة و العائد الداخلي و الضريبة على الإنتاج.

و بطبيعة الحال، فان هذه المحاور الثلاثة تقع تحت تأثير جملة من الأشخاص(القطاعات) بشكل خاص، و يمكن لها أن تساهم في تفسير التباين، فنحاول ترتيب هذه الأشخاص(القطاعات) حسب إشارة إحداثياتها و مساهمتها النسبية(٩).

جدول ٤: وضع المتغيرات و القطاعات بالنسبة للمحور الأول

الجانب الموجب		الجانب السالب	
الأشخاص	المتغيرات	الأشخاص	المتغيرات
I3,I7,I13,I15,I17,I21,I23,I25	X2,X7,X10,X12,X14	I12,I18,I22,I24,I26,I28,I29,I30	X6,X8,X11,X15
I4,I6,I8,I12,I14,I16,I18,I22,I24,I26,I28,I30,	X6,X8,X11,X15	I3,I13,I15,I17,I25,I29.	X2,X7,X10,X12,X14
I3,I13,I15,I29	X13,X2,X7,X10,X12,X14	I8,I16,I19,I22,I24,I26,I28,I30.	X6,X8,X11,X15
I3,I13,I15,I29	X6,X8,X11,X15	I8,I16,I19,I22,I24,I26,I28,I30.	X13,X2,X7,X10,X12,X14
I8,I16,I19,I21,I22,I24,I26,I28,I30	X6,X8,X11,X15	I3,I13,I15,I25,I29.	X13,X2,X7,X10,X12,X14
I8,I16,I19,I21,I22,I24,I30	X6,X8,X11,X15	I3,I13,I15,I29.	X13,X2,X7,X10,X12,X14
I3,I13,I15,I29.	X13,X2,X7,X10,X12,X14	I8,I16,I19,I22,I24,I26,I30.	X6,X8,X11,X15
I8,I16,I19,I22,I24,I26,I30	X6,X8,X11,X15	I3,I13,I15,I29.	X13,X2,X7,X10,X12,X14
I8,I16,I19,I22,I24,I26,I28,I30	X6,X8,X11,X15	I3,I13,I15,I29.	X13,X2,X7,X10,X12,X14
I8,I16,I19,I22,I24,I26,I28,I30	X6,X8,X11,X15	I3,I13,I15,I29.	X13,X2,X7,X10,X12,X14
I3,I13,I15,I29	X13,X2,X7,X10,X12,X14	I8,I16,I19,I22,I24,I26,I28,I30.	X6,X8,X11,X15

المصدر: من إعداد الباحث.

يمكننا الجدول السابق من متابعة تطور وضع المتغيرات و القطاعات بالنسبة للمحور و وضعية المتغيرات و القطاعات من فترة إلي أخرى.

بالنسبة للفترة الأولى، نجد أن القطاعات العمومية و الخاصة (الخشب و الفلين و الورق، النقل و الاتصالات، التجارة) متكاملة و القطاع الخاص ينافس في الخدمات المقدمة للأسر القطاع العمومي.

و بالنسبة للفترات الثلاث الموالية كل القطاعات تظهر متكاملة، و في الفترة الخامسة نجد أن القطاع العمومي و القطاع الخاص يتنافسان في قطاع النقل و الاتصالات و هذا التنافس يمتد إلي الفترة الموالية.

و في الفترات الأربع الأخيرة كل القطاعات ترجع متكاملة.

و يمكن أن نخلص إلي أن بشكل عام مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية تبدو متكاملة أكثر من تنافسية، الأسواق تبدو مقسمة تماما بين القطاعات العمومية و الخاصة التي تعيش حالة الاحتكار أو التخصص.

و توضح الدراسة وجود مجموعتين من القطاعات: تحتوي المجموعة الأولى على قطاعات أنشطة اقتصادية خاصة و تضم المجموعة الثانية كل القطاعات العمومية، ما عدا قطاع"الصناعات المختلفة" الذي يمكن اعتباره من الأنشطة المنتمية للقطاع الخاص على أساس المعايير الخاصة المعتمدة.

و بشكل عام، يتميز القطاع الخاص بالعوائد(النواتج) بأكبر حجم من أعباء الاستغلال و الإنتاج و يتميز القطاع العمومي بأعباء الاستغلال و الإنتاج أكثر من النواتج أو العوائد: القطاع الخاص أفضل أداء من القطاع العمومي.

القرب بين بعض الأشخاص(القطاعات) و المتغيرات(المؤشرات) مؤشر أو دليل على مدى التشابه أو عدم التشابه بين القطاعات و بالتالي على كونها متنافسة أو متكاملة.

فالمؤسسات التي تنتمي للقطاع العمومي تقع بوجه الخصوص بقرب المؤشرات الدالة على الأعباء، فهي تتحمل الكثير من أعباء الاستغلال أكثر من المؤسسات التي تقع بقرب(بجوار) المتغيرات التي تمثل النواتج أو فائض الاستغلال.

و قطاعات الأنشطة الاقتصادية الخاصة أفضل أداء من القطاعات العمومية و إن كانت تمارس نفس الصناعات أو تقوم بنفس الأنشطة، مثل المؤسسات التي تمارس نشاطاتها في قطاع "الخدمات المقدمة للأسر" و قطاع"الجلود و الأحذية" .

و الجدول الموالي يضح وضع المتغيرات و الأشخاص(القطاعات) بالنسبة للمحور الثاني.

جدول ٥: وضع المتغيرات و القطاعات بالنسبة للمحور الثاني

الجانب الموجب		الجانب السالب	
الأشخاص	المتغيرات	الأشخاص	المتغيرات
---	---	I19	X4, X9,X13
I9	---	I19, I23	X4, X9, X13
I23, I24	X4	I2,I9,I10, I11,I12,I17	X1
I2,I9,I12,I14,I17	X1	I6,I23	X4,X9
I2, I6,I20,I23	X4,X9	I9,I12,I17.	---
I2,I9,I12,I17	---	I6,I23	X4
I9,I10,I11,I12,I14, I17	X1	---	X3,X4
I2,I9,I10,I11,I12,I14	X1	---	X3,X4
I2,I9,I11,I12.	X1	I6,I23	X3,X4
I2,I9,I11,I12.	X1	I6,I23	X3,X4
I2,I7,I9,I11,I12	---	I6,I18,I20,I23.	X4,X9

المصدر: من إعداد الباحث.

المحور الثاني تابع لبعض متغيرات خاصة و له مضمون متغير نوعا ما و لكنه يتضح مع مرور الزمن.

فعلا، بالنسبة لكل الفترات يعبر المحور الثاني على الضريبة المرتبطة بالإنتاج بالنسبة للإنتاج الخام لقطاعات الأنشطة الاقتصادية: معدل الضريبة على الوحدة المنتجة.

و بالنسبة للفترتين الأوليتين فنجده يتعزز بنفس الضريبة بالنسبة للقيمة المضافة و العائد الداخلي للقطاعات.

و يمثل بالنسبة الفترة الرابعة و الخامسة و الحادية عشر الضريبة المرتبطة بالإنتاج بالنسبة للإنتاج و القيمة المضافة فقط.

و بعد الفترات الأربع الموالية يمثل هذا المحور الضريبة و العائد الداخلي بالنسبة للإنتاج الخام، و هذه المتغيرات

(X1).تصير مرتبطة فيما بينها ايجابيا و سلبيا مع الكتغير الاول(X9, X4, X3)

و بالنسبة للفترة الثالثة و السادسة، يعبر هذا المحور عن الأعباء الضريبية لقطاعات الأنشطة الاقتصادية الممثلة في الضريبة المرتبطة بالإنتاج على أساس الإنتاج الخام لكل قطاع.

و على هذا الأساس، نجد أن القطاعات العمومية و الخاصة "كيمياء و مطاط و بلاستيك) و "صناعات غذائية" تتنافس و تتميز بمعدل مرتفع من الاستهلاكات الوسيطة بالنسبة للوحدة المنتجة و تخضع للضريبة بشكل أقل من القطاعات العمومية و الخاصة "التجارة".

و يعبر المحور الثاني أساس عن الأعباء الضريبية(المتغير٤ و ٩و١٣) و التي يقابلها مع المتغيرات الخاصة الاستهلاكات الوسيطة بالنسبة للإنتاج(المتغير١)، كما يترجم التعارض بين مؤسسات القطاعات من الجانب الإيجابي و المؤسسات التي تقع على الجانب السلبي من المحور، حيث تتميز القطاعات الأولى باستعمال مفرط للاستهلاكات الوسيطة بالنسبة للإنتاج و بالتالي تتحمل القليل من الضريبة عكس القطاعات الثانية التي تقع بجوار متغيرات دالة على الضريبة الخاصة بالإنتاج: فإنها تدفع الكثير من الضريبة على الإنتاج بالنسبة

للقيمة المضافة و العائد الداخلي، و ذلك بسبب تحقيقها أكبر حجم إنتاجي باستعمال أقل كمية من المدخلات.

و هذه المؤسسات تنشط في صناعات مختلفة.

و تظهر المركبتان الرئيسيتان الأولى و الثانية متكاملتين أكثر من متنافيتين، و باعتبار المحورين الأول و الثاني الذين يفسران ما بين ٧٥،٨٠(١٩٩٥) و ٨١،٥٠ بالمائة(١٩٩٧) من التباين الكلي، و هذا مهم جدا و يمكننا من محاولة تفسيرها.

للتفسير، نعتمد على المتغيرات و الأشخاص(القطاعات) معا، حيث في هذا الفضاء المتكون من بعدين البعض من المتغيرات و الأشخاص تبدو ممثلة بصورة جيدة.

و الجدول الموالي يوضح لنا نوعية تفسير المتغيرات.

جدول ٦: نوعية تفسير المتغيرات

سنة/مؤشر	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
X1	*0.16*	*0.28*	0.78	0.67	0.53	0.56	0.94	0.90	0.72	0.64	0.42
X2	0.51	0.53	0.67	0.61	0.61	0.62	0.81	0.73	0.65	0.62	0.60
X3	*0.34*	0.54	0.89	0.80	0.73	0.75	0.97	0.95	0.85	0.80	0.67
X4	0.97	0.97	0.78	0.86	0.90	0.81	*0.38*	0.49	0.77	0.81	0.90
X5	0.59	0.61	0.63	0.57	0.54	0.53	0.69	0.73	0.69	0.67	0.65
X6	0.74	0.82	0.85	0.84	0.82	0.78	0.91	0.88	0.87	0.86	0.84
X7	0.82	0.86	0.88	0.90	0.88	0.88	0.83	0.81	0.81	0.81	0.85
X8	0.82	0.86	0.88	0.90	0.88	0.88	0.83	0.81	0.81	0.81	0.85
X9	0.97	0.94	0.51	0.54	0.65	0.48	*0.17*	*0.21*	0.38	0.51	0.73
X10	0.85	0.88	0.89	0.84	0.82	0.83	0.68	0.81	0.82	0.82	0.80
X11	0.97	0.97	0.97	0.95	0.95	0.96	0.89	0.95	0.96	0.96	0.95
X12	0.80	0.88	0.87	0.83	0.82	0.83	0.74	0.77	0.77	0.77	0.77
X13	0.97	0.94	0.83	0.81	0.84	0.82	0.81	0.68	0.73	0.80	0.90
X14	0.93	0.89	0.89	0.88	0.86	0.85	0.92	0.92	0.92	0.92	0.92
X15	0.94	0.90	0.90	0.89	0.87	0.85	0.93	0.94	0.94	0.94	0.93

المصدر: من إعداد الباحث.

من بين المتغيرات الممثلة جيدا، نجد المتغير (المتغير١١) الذي في المرحلة الأولى من التحليل الوصفي مكننا من أفضل تلخيص لكل المتغيرات المعتبرة في الدراسة.

و تمكننا المتغيرات الأخرى كذلك بعض التلخيص للمتغيرات الأصلية و تتمتع بأفضل تمثيل في هذا الفضاء، و قد تمت كتابتها بالخط الغليظ.

و تمت الإشارة إلى المتغيرات الأخرى الضعيفة التمثيل بالخط(المائل)(الجدول السابق).

و يعني ذلك، أن هذه المتغيرات لا تساهم في تفسير مضمون المحورين و في تمثيل مختلف قطاعات الأنشطة الاقتصادية.

و بنس الأسلوب، بعض من الأشخاص(القطاعات) تتمتع بتمثيل معتبر في الفضاء المكون من المحورين الأول و الثاني، و نوعية التفسير لهذه القطاعات موضحة في الجدول الموالي.

جدول ٧ : نوعية تفسير القطاعات

سنة/قطاع	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
I1	0.40	0.46	*0.01*	*0.06*	~	*0.05*	0.46	*0.10*	*0.25*	0.49	0.56
I2	*0.29*	**0.81**	**0.92**	**0.93**	**0.93**	**0.93**	0.56	**0.69**	**0.78**	**0.80**	**0.88**
I3	**0.81**	**0.82**	**0.85**	**0.86**	**0.87**	**0.89**	**0.76**	**0.74**	**0.79**	**0.81**	**0.81**
I4	*0.27*	**0.86**	*0.22*	0.41	0.55	0.41	0.53	*0.28*	*0.14*	*0.15*	*0.18*
I5	*0.34*	*0.25*	*0.01*	*0.08*	*0.12*	*0.09*	*0.28*	*0.11*	0.49	*0.37*	0.45
I6	0.26	**0.89**	**0.67**	**0.71**	**0.79**	0.83	0.37	0.37	0.54	**0.63**	**0.84**
I7	**0.72**	*0.14*	*0.27*	*0.22*	*0.21*	*0.22*	~	*0.04*	*0.20*	*0.26*	0.59
I8	0.48	**0.61**	**0.64**	**0.66**	**0.97**	**0.70**	0.81	0.59	0.58	0.46	0.58
I9	0.47	**0.64**	0.46	**0.61**	**0.65**	**0.63**	**0.80**	**0.76**	**0.90**	**0.90**	0.52
I10	0.42	*0.27*	0.58	0.41	*0.18*	*0.23*	**0.70**	**0.63**	*0.34*	*0.22*	0.40
I11	*0.07*	*0.12*	**0.63**	*0.33*	*0.25*	*0.26*	**0.87**	**0.68**	**0.86**	**0.87**	**0.76**
I12	**0.65**	**0.65**	**0.95**	**0.92**	**0.83**	**0.90**	**0.84**	**0.95**	**0.95**	**0.92**	**0.80**
I13	**0.97**	**0.95**	**0.95**	**0.94**	**0.93**	**0.94**	**0.94**	**0.95**	**0.94**	**0.93**	**0.92**
I14	0.47	**0.60**	0.41	**0.71**	*0.24*	*0.32*	**0.77**	**0.66**	*0.37*	*0.28*	*0.12*
I15	**0.95**	**0.94**	**0.79**	**0.81**	**0.78**	**0.74**	**0.74**	**0.86**	**0.83**	**0.84**	**0.83**
I16	*0.10*	**0.79**	**0.96**	**0.95**	**0.86**	**0.90**	**0.93**	**0.95**	**0.91**	**0.84**	**0.73**
I17	**0.75**	**0.84**	**0.88**	**0.88**	**0.93**	**0.83**	**0.86**	0.58	0.50	0.43	0.21
I18	0.50	0.48	*0.11*	*0.31*	*0.39*	*0.20*	*0.03*	*0.01*	*0.08*	*0.21*	0.47
I19	**0.99**	**0.98**	**0.77**	**0.74**	**0.73**	**0.71**	**0.76**	**0.79**	**0.80**	**0.81**	**0.82**
I20	*0.33*	*0.26*	*0.10*	*0.31*	0.61	0.50	*0.19*	*0.17*	*0.33*	*0.39*	0.65
I21	**0.83**	0.45	*0.22*	*0.03*	**0.70**	**0.61**	*0.31*	*0.14*	*0.15*	**0.61**	0.50
I22	**0.66**	**0.77**	**0.74**	**0.73**	**0.72**	**0.70**	**0.76**	0.52	0.49	0.50	**0.61**
I23	**0.96**	**0.80**	**0.71**	**0.80**	**0.83**	**0.68**	*0.33*	0.59	0.80	**0.86**	**0.89**
I24	**0.84**	**0.81**	**0.84**	**0.88**	**0.85**	**0.78**	**0.81**	**0.80**	**0.86**	**0.86**	**0.83**
I25	**0.64**	0.56	0.47	*0.34*	0.54	0.49	0.43	0.49	*0.13*	*0.01*	*0.01*
I26	**0.95**	**0.92**	**0.83**	**0.89**	**0.94**	**0.84**	**0.68**	**0.81**	**0.87**	**0.90**	**0.90**
I27	*0.20*	*0.24*	*0.30*	*0.21*	*0.17*	*0.16*	*0.35*	*0.36*	*0.22*	*0.06*	*0.14*
I28	**0.74**	**0.78**	**0.86**	**0.75**	**0.66**	0.55	**0.81**	**0.79**	**0.66**	0.58	0.52
I29	0.41	**0.99**	**0.97**	**0.89**	**0.87**	**0.63**	**0.67**	0.86	0.91	**0.94**	**0.91**
I30	**0.76**	**0.73**	**0.82**	0.74	**0.71**	**0.72**	**0.87**	0.88	0.86	**0.83**	**0.81**

المصدر: من إعداد الباحث.

يمكن أن نلاحظ أن بعض من الأشخاص(القطاعات) تحتوي على نوعية مرتفعة للتفسير بالنسبة للمحورين(بالخط الغليظ)، و هذا يمنحها القدرة على تفسير المحورين، و البقية ضعيفة النوعية و بالتالي القدرة على المساهمة في تفسير المحورين(الخط المائل).

و المؤسسات التي تنتمي إلي القطاعات الأخيرة تمارس نشاطاتها أساسا في "الصناعات المختلفة" و التي تنتمي إلي القطاعات الأولى تمارس نشاطاتها الاقتصادية في نفس الصناعات و كذلك في صناعات مختلفة.

و في هذا الفضاء، المحور الأول يفضل الأهمية النسبية للنواتج أو العوائد أو الفوائض الصافية و أعباء الاستغلال و المحور الثاني يعبر عن العبء الضريبي، فهما محوران متكاملات تماما.

و على أساس المحور الأول(الأفقي، مثلا)، يمكن القيام بتوزيع أول لمختلف القطاعات باعتبار وضعها بالنسبة لمختلف المتغيرات: و نسجل على وجه الخصوص مؤسسات تنشط في قطاعات اقتصادية تتميز بعوائد أو نواتج أو فوائض الاستغلال جد مرتفعة و بأعباء الاستغلال جد منخفضة تنتمي إلي القطاع الخاص.

و المؤسسات التي تتحمل كثيرا أعباء الاستغلال(مثل الأجور و الرواتب، و استهلاك رأس المال الثابت) لم تتمكن من تحقيق إلا نواتج أو فوائض الاستغلال جد منخفضة، و كل هذه المؤسسات تابعة للقطاع العمومي.

و عكس مؤسسات القطاع الخاص، فان مؤسسات القطاع العام تتسم بأداء ضعيف.

و يمكن توزيع مختلف القطاعات على أساس المحور الثاني(العمودي في هذه الحالة): القطاعات المتواجدة في الأعلى (قيم موجبة) تتميز نسبيا بمعدل ضريبي ضعيف بالنسبة للإنتاج أو القيمة المضافة أو العائد الداخلي، و القطاعات التي تقع في الأسفل(قيم سالبة) مثقلة بالضريبة على الإنتاج بالنسبة للإنتاج أو القيمة المضافة أو العائد الداخلي، و منها المنتمية للقطاع الخاص و للقطاع العمومي.

و بما أن الاتجاه يميل إلي تكامل القطاعات العمومية و الخاصة، فان دور الدولة في وضع أجهزة تأهيل و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يقل أهمية عن ذلك الدور الذي كانت تقوم به خلال الفترات السابقة.

فعلا، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ارتفاع مستمر و تمثل ٩٩،٦٦ بالمائة من مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الوطني.

و لم تتخلى الدولي عن دورها الرئيسي المتمثل في الاستثمار بوضع و إعداد مختلف الأجهزة الخاصة بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: الوكالة الوطنية للتطوير الصناعي، الوكالة الوطنية لضمان تشغيل الشباب، الصندوق الوطني للبطالة، صندوق الضمانات و الصندوق الوطني لضمان الشغل.

و لقد مكنت إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الكبيرة من خلق العديد من الفروع شبه مستقلة قد تكون موضوع خصخصة أو شراكة.

فعلا، المؤسسات الحديثة النشأة جلها خاصة(٩٩،٦٥) بالمائة، و تنشط في القطاعات الأساسية التالية.

جدول ٨ : إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب قطاع النشاط(بالمائة).

قطاع/سنة	2003	2004	2005
بناء و أشغال عمومية	31.64	32.32	33.00
تجارة و توزيع	16.68	16.83	17.20
نقل و اتصالات	9.03	9.00	9.00
خدمات مقدمة للأسر	7.66	7.51	7.40
فنادق، مقاهي و مطعم	6.36	6.26	6.15
صناعات غذائية	6.28	6.60	6.00
خدمات مقدمة للمؤسسات	4.76	4.81	5.00

المصدر من إعداد الباحث.

تستثمر المؤسسات الخاصة أكثر من المؤسسات العمومية، حوالي ٩٧،٦٠ بالمائة من المشاريع من نصيب القطاع الخاص، و المشاريع المختلطة(قطاع عام-قطاع خاص) تكاد تهمل لأنها لا تمثل سوى ٠،١٠ بالمائة).

و تخص هذه المشاريع أساس القطاع الصناعي(٣٦،٥١ بالمائة)، النقل (٢٣،٨٢ بالمائة) والبناء و الأشغال العمومية(١٩،٩٨ بالمائة).

و تمثل المشاريع الجديدة ٨٢ بالمائة و توسيعات لمشاريع قديمة ١٨ بالمائة.

و المنشآت الجديدة الممولة من طرف "الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب" تتمركز بوجه الخصوص في قطاع الخدمات بنسبة ٤٨ بالمائة و الصناعات بنسبة ١٣ بالمائة.

و تخص هذه الأنشطة أساسا المناولة أو المقاولة من الباطن، و لهذا السبب نجد جل المنشآت الصغيرة و المتوسطة في شمال البلاد حيث المؤسسات الكبيرة.

و تتمثل المناولة هذه أساسا في "الاستشارة القانونية"، " الصيانة و التصليح"و "الإشهار" و "النقل" و "الخدمات الاتصالية" و "التكوين".

و فيما يخص السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، يمكن إعداد الجدول الموالي لتبيان نسبة القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاعات حيث تهيمن أو تسيطر على أنشطتها.

جدول ٩ : نسب القيمة المضافة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قطاع النشاط	القيمة المضافة				
	2001	2002	2003	2004	2005
بناء و أشغال عمومية	69.12	71.17	70.85	78.12	70.38
نقل و اتصالات	73.50	74.30	74.01	69.27	73.94
خدمات مقدمة للمؤسسات	72.61	71.45	72.03	71.13	72.03
فنادق، مقاهي و مطاعم	87.48	86.58	86.81	87.00	86.96
صناعات غذائية	69.33	71.41	74.96	78.41	71.90
جلود و أحذية	76.11	82.63	82.11	83.20	80.28
تجارة و توزيع	93.88	93.43	93.19	93.43	93.50

المصدر: من إعداد الباحث.

يترجم تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و الإنشاءات الجديدة بوجه الخصوص أثار تنفيذ مختلف مخططات التنمية والإنعاش الاقتصادي التي التزمت به الدولة نفسها.

و سيرورة الخصخصة قد انتلقت فعدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية يتقلص و من ثم القطاع الخاص يتعزز تدريجيا.

و تتوزع المؤسسات المصغرة الممولة في إطار المشاريع غير المأجورة على القطاعات الثلاثة التالية: "النقل"(٣٠،٥٠ بالمائة)، "الخدمات"(٢٨،٤٥ بالمائة) و "البناء و الأشغال العمومية"(٣،٨٥ بالمائة).

و المرأة الجزائرية لم تعد على هامش النشاط الاقتصادي، فإنها أصبحت تنشي مؤسستها المصغرة الخاصة ، و يتمركز نشاطها أساسا في القطاعات التالية: "الخدمات: ٢٤ بالمائة" ، "الصناعات: ١٧ بالمائة" و "النقل: ٦ بالمائة".

و كذلك فئة البطالين قد أنشأت مؤسساتها الخاصة حيث ٩٢ بالمائة تنشط أساسا في القطاعات التالية: "الخدمات: ٣٨،٥٦ بالمائة" ، الصناعات: ٢٥،١٩ بالمائة" ، النقل: ٢٤،٣٦ بالمائة" ، "البناء و الأشغال العمومية: ١٠،٨٩ بالمائة" و "صناعات مختلفة أو أخرى: ١،٠٠بالمائة".

و أخيرا، نلاحظ أن "الوكالة الوطنية لضمان الشغل" الذي جاء ليدعم الجهاز الحالي يمثل وسيلة حقيقية لإنجاز أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية للدولة(مقاومة البطالة و الوقتية).

و هذه المؤسسة تدير في إطار جهاز القرض المصغر برامج التمويل، ٦٣،٦٦ بالمائة من القروض غير المأجورة متوجهة نحو القطاعات الصناعية، ٤،٤٩ بالمائة نحو قطاع البناء و الأشغال العمومية و ١،٢٩ بالمائة نحو قطاع "الخدمات".

الخاتمة:

قطاع الأنشطة الاقتصادية الخاصة أكثر أداء من شبيهاتها العمومية على أساس مختلف النسب أو المؤشرات المعتبرة، المؤسسات الخاصة تتوجه أكثرا فأكثر نحو أنشطة المناولة أو المقاولة من الباطن، و هذا ما يمنحها بعض التكامل بالنسبة للمؤسسات العمومية التي مستها إعادة الهيكلة و التفريع و الشراكة، و المؤسسات العمومية تظهر غير منافسة للمؤسسات الخاصة.

و بقي دور الدولة مهما جدا في إعداد و تنفيذ مختلفة أجهزة ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، بهدف الانتقال إلي اقتصاد السوق.

و مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في القيمة المضافة تفوق بكثير مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية المتوجهة نحو الزوال، فإنها أصبحت لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على المستوى الوطني(٠،٦٥ بالمائة).

و أفضل تلخيص لمختلف الجوانب المعبر عنها بواسطة المؤشرات أو النسب تم بفضل الفائض الصافي للاستغلال بالنسبة للقيمة المضافة، و هذا يدل فعلا عن جانب من أداء قطاعات الأنشطة الاقتصادية.

و المؤشرات الأخرى أو النسب لم تتمكن من تشخيص كامل للوضع الخاص بمختلف القطاعات منها العمومية و الخاصة.

المؤشرات ٦، ٨ و ١٥ جد مرتبطة و مرتبطة سلبا بالمؤشرات ٢ و٧ و١٠ و١٣ و ١٤.

و كذلك المؤشرات ٤ و ٩ و ١٣ مرتبطة فيما بينها و مرتبطة سلبا بالمتغير١: عندما معدل المدخلات بالنسبة للوحدة المنتجة يرتفع الضريبة على الإنتاج بالنسبة للإنتاج أو القيمة المضافة أو العائد الداخلي تنخفض، و العكس صحيح.

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تستثمر أكثرا من مثيلاتها العمومية، و لكنها تفعل ذلك في جميع قطاعات الأنشطة الاقتصادية.

و الدولة بواسطة الجهاز الجديد تضبط إنشاءات و توجيه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المؤسسات الخاصة بهدف ضمان نوع من التوازن المستديم و انتقال تدريجي إلي اقتصاد السوق: القطاعات العمومية و الخاصة تتكامل أكثر من أن تتنافس.

و في النهاية يمكن لنا القول أن الفرضيات مؤكدة تماما و هدا مايفتح مجالات أخرى لهدا البحث.

ملحق ١: قائمة القطاعات الاقتصادية

قطاع النشاط	القطاع العمومي	القطاع الخاص
مناجم(معادن) و محاجر	I1	I2
الحديد ،التعدين ، الميكانيك و الإلكترونيك	I3	I4
مواد البناء	I5	I6
بناء و أشغال عمومية	I7	I8
كمياء، مطاط و بلاستيك	I9	I10
صناعات غذائية	I11	I12
نسيج، ملابس و نساجة	I13	I14
جلود و أحذية	I15	I16
خشب، قلين و ورق	I17	I18
صناعات مختلفة	I19	I20
نقل و اتصالات	I21	I22
تجارة	I23	I24
فنادق، مقاهي و مطاعم	I25	I26
خدمات مقدمة للمؤسسات	I27	I28
خدمات مقدمة للأسر	I29	I30

ملحق ٢: قائمة المؤشرات الاقتصادية

المتغير(المؤشر)	البسط	المقام
X1	استهلاكات وسيطة	الإنتاج
X2	استهلاكلت رأس المال الثابت	الإنتاج
X3	العائد الداخلي	الإنتاج
X4	ضريبة على الإنتاج	الإنتاج
X5	أجور و رواتب	الإنتاج
X6	الفائض الصافي للاستغلال	الإنتاج
X7	استهلاكات رأس المال الثابت	القيمة المضافة
X8	العائد الداخلي	القيمة المضافة
X9	ضريبة على الإنتاج	القيمة المضافة
X10	أجور و رواتب	القيمة المضافة
X11	الفائض الصافي للاستغلال	القيمة المضافة
X12	استهلاكات رأس المال الثابت	العائد الداخلي
X13	ضريبة على الإنتاج	العائد الداخلي
X14	أجور و رواتب	العائد الداخلي
X15	الفائض الصافي للاستغلال	العائد الداخلي

ملحق ٣: الإحصائيات الوصفية

X7	X6	X5	X4	X3	X2	X1
13.57	19.5	21.83	5.63	46.93	7.37	44.27
9.17	20.62	12.51	9.12	18.55	5.52	19.14
67.58	105.74	57.31	161.99	39.53	74.90	43.23
17.77	15.53	22.57	6.03	44.2	8.83	46.97
14.78	24.87	14.4	10.25	19.18	7.23	18.87
83.17	160.14	63.80	169.98	43.39	81.88	40.17
18.9	16.17	23.9	4.2	44.33	8.87	46.83
18.21	27.85	13.81	2.4	20.44	7.06	18.64
96.35	172.23	57.78	57.14	46.11	79.59	39.80
18.77	16.87	23.7	3.97	44.53	8.7	46.7
17.79	26.64	13.81	2.65	20.28	6.84	18.7
94.78	157.91	58.27	66.75	45.54	78.62	40.04
18.53	16.57	23.87	4.1	44.27	8.53	47.07
19.41	27.02	13.22	2.47	20.67	7.55	18.31
104.75	163.07	55.38	60.24	46.69	88.51	38.90
17.67	17.73	24.13	4.07	45.8	8.5	45.77
18.03	25.94	13.97	2.29	19.98	7	18.23
102.04	146.31	57.89	56.27	43.62	82.35	39.83
16.53	17.03	25.1	4.13	46.2	8.37	45.43
16.56	27.21	15.07	2.06	20.15	8.49	18.48
100.18	159.78	60.04	49.88	43.61	101.43	40.68
15.1	19.37	23.37	4.1	47.07	7.53	45.67
13.41	25.17	14.13	2.12	19.85	6.3	18.92
88.81	129.94	60.46	51.71	42.17	83.67	41.43
15	20.43	22.83	4.07	47.07	7.57	45.4
13.12	24.97	13.55	2.14	19.71	6.08	18.76
87.47	122.22	59.35	52.58	41.87	80.32	41.32
15.03	20.97	22.7	4.17	47.7	7.5	44.83
12.99	25.43	13.33	2.15	19.83	5.93	18.86
86.43	121.27	58.72	51.56	41.57	79.07	42.07
15.37	21.73	22.37	3.73	47.83	7.73	44.57
13.95	26.18	12.93	2.03	20.08	6.48	18.91
9.08	12.05	5.78	5.44	4.20	8.38	4.24

X15	X14	X13	X12	X11	X10	X9	X8
36.2	52.57	11.13	17.27	33.37	43.2	9.8	86.43
33.03	31.8	11.55	13.59	29.36	22.48	11.08	9.17
91.24	60.49	103.77	78.69	87.98	52.04	113.06	10.61
19.2	67.33	13.47	26.57	24.13	47.13	10.9	82.23
72.17	68.8	13.83	28.64	46.4	33.52	12.56	14.78
375.89	102.18	102.67	107.79	192.29	71.12	115.23	17.97
1.23	86	12.73	36.3	22.2	50.6	8.43	81.1
131.14	119.19	13.17	61.4	52.83	34.24	4.33	18.21
10661.79	138.59	103.46	169.15	237.97	67.67	51.36	22.45
4.37	84.53	11.13	35.2	23.4	50.3	7.8	81.23
127.75	119.39	9.49	60.39	54.42	37.66	3.94	17.79
2923.34	141.24	85.27	171.56	232.56	74.87	50.51	21.90
0.37	88.03	11.6	38.27	22.9	50.63	7.97	81.47
138.73	129.49	10.39	70.77	53.71	35.94	4.02	19.41
37494.59	147.10	89.57	184.92	234.54	70.99	50.44	23.82
5.7	83	11.33	36.4	26.5	48.2	7.87	82.5
143.49	133.33	10.88	75.42	48.43	31.82	3.83	18.06
2517.37	160.64	96.03	207.20	182.75	66.02	48.67	21.89
15.6	73.6	10.7	30.53	25.93	49.7	8.1	83.47
89.75	83.54	6.91	58.98	46.08	32.98	3.52	16.56
575.32	113.51	64.58	193.19	177.71	66.36	43.46	19.84
28.97	61.1	9.93	22.2	31.13	45.9	8	84.9
58.45	54.55	5.08	29.88	38.58	26.86	3.33	13.41
201.76	89.28	51.16	134.59	123.93	58.52	41.63	15.80
31.37	59.2	9.53	21.87	32.5	44.83	7.63	85
54.22	50.3	4.97	27.53	37.62	29.28	3.35	13.12
172.84	84.97	52.15	125.88	115.75	65.31	43.91	15.44
31.53	58.83	9.67	21.73	32.63	44.7	7.77	84.97
54.63	50.65	5.11	27.54	38.34	26.78	3.29	12.99
173.26	86.10	52.84	126.74	117.50	59.91	42.34	15.29
30.3	60.63	8.97	23.57	33.03	44.57	7.07	84.63
63.01	58.63	5.47	34.65	40.93	28.72	3.43	13.95
20.80	9.67	6.10	14.70	12.39	6.44	4.85	1.65

المصدر: من إعداد الباحث

المراجـــع:

1- Bastin Ch., Benzécri J-P, Bourgarit Ch. Et Cazes P.(1980) : »Pratique de l'analyse des données (abrégé théorique, études de cas modèle) Dunod, Pais (col.Bordas).

2- Bertier P. et Bouroche J-L(1975) : »Données multidimensionnelles » Puf-Paris

3- Bouroche J-M et Saporta G.(1980) : »L'analyse des données » Que sais-je ?

4- Chaifield C et Collins A-J (1993) : »Introduction to multivariate analysis »U.P Cambridge (2nd ed.)

5- Coulaud A., Croce C et Dervaux B.(1986) : »Les ratios de productivité » éd.org.Paris.

6- Diday E. Lemaire J., Pouget J. et Iestu F.(1982) : »Eléments d'analyse de données » Dunod, Paris

7- Gremillet A.(1974) : »Les ratios et leur utilisation » éd.org.Paris

8- GuigouJ-L(1977) : »Méthodes multidimensionnelles : analyse des données à critères multiples » Dunod, Paris(2è éd.)

9- Jambu M(1989) : »Exploration informatique et statistique des données » Dunod, Paris.

10- Jolliffe I.T.(1986) : »Principal component analysis » Sringer-Verlag, New-York

11- Laforge H.(1981) : »Aalyse multivariée » éd. études vivantes-Québec

12- Lagarde J.(de)(1983) : »Initiation à l'analyse des données » Dunod, Paris.

13- Lavaud R et Albaut J.(1979) : »Ratios et gestion de l'entreprise » Dunod, Paris, éd.entreprise(2è éd.).

14- Lebart L, Morineau A et Fenelon J-P (1982) : » Traitement des données statistiques (méthodes et programmes) » Dunod-Paris.

15- Lebart L, Morineau A. et Tabard N.(1977) : »Technique de la description statistique (méthodes et logiciels pour l'analyse des grands tableaux) »Dunod, Paris.

16- Nécib R. et Sarma G.V.(1994) : »Une étude de quelques ratios économiques des activités des secteur public et privé :première partie : l'analyse en composantes principales »in statistiques n°37.(ONS) Alger.

17- Necib R(2007) : »Une étude des performances de secteurs publics et privés : une analyse en composantes principales », Communication aux Deuxièmes Journées Scientifiques Internationales du FEM, Fès(Maroc) 11-12 mai 2007.

18- Office National des Statistiques (2006) : » Les Comptes économiques des exercices 1995-2005 » Alger.

19- Saporta G.(1978) : »Théories et méthodes de la statistique » Paris, éd.Technip.

20- Saporta G.(1990) : » Probabilités, analyse des données et statistique » éd.Technip.

21- Sarma G.V et Nécib R.(1997) : »A study of financial performance of public and private sectors in Algeria by principal component analysis »in The asian economic

review vol.xxxix n°01 (Avril).

22-Tanenhaus M.(1996) : »Méthodes statistiques en gestion » Dunod (entreprise).